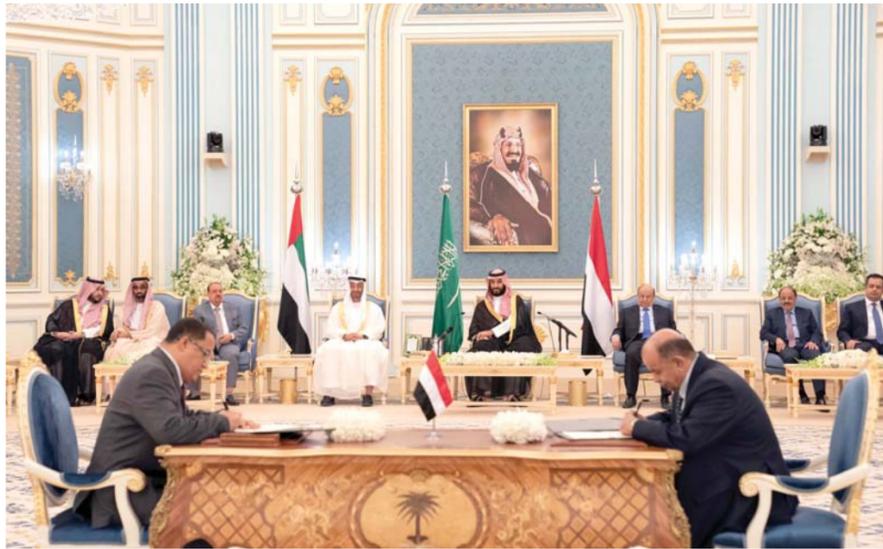


الضبابية أولى التحديات أمام الحكومة اليمنية المنبثقة عن اتفاق الرياض

ثلاثة تيارات رئيسية داخل الحكومة تتقاسم مهام إنقاذ الأوضاع



ينتظرُ الحكومةَ اليمنيةَ المنبثقةَ عن اتفاق الرياض خليط من التحديات المتشابهة يتضمن ملفات سياسية واقتصادية وعسكرية يرى مراقبون أنها ستضع مصير منظومة "الشرعية" برمتها على المحك، وستحدد مسار التطورات القادمة في المشهد السياسي المضطرب بما في ذلك مآلات الحل الشامل للأزمة واستحقاقات الحرب والتحويلات المرتقبة في خارطة الاصطفافات الداخلية.

عدن - تدخل الحكومة اليمنية برئاسة معين عبد الملك مرحلة جديدة مليئة بالصعوبات في ظل الضبابية التي لا تزال تلقي بظلالها على المشهد السياسي رغم اتفاق القوى والمكونات التي شاركت في الحكومة المنبثقة عن اتفاق الرياض على تأسيس حكومة مناصفة تضم 24 حقيبة وزارية تجمع الشمال والجنوب. وتؤكد مصادر سياسية مطلعة لـ "العرب" أنه باستثناء المجلس الانتقالي الجنوبي وحزب التجمع اليمني للإصلاح (فرع الإخوان المسلمين في اليمن)، لا تمتلك القوى أي رؤية سياسية أو خطة للضيء قدما في بناء الدولة مع أن الانتقالي يعتبرها خطوة أولى نحو استحقاقات قائمة لصالح مشروع استعادة الجنوب الذي يتبناه.

وبراهن المجلس الانتقالي على تغير قواعد اللعبة السياسية في معسكر الشرعية بعد مشاركته في الحكومة وانتزاع مقاعد متقدمة في موقع قرار المؤسسة المعترف بها دوليا، إضافة إلى حصوله على امتيازات تتعلق بحقه في نقض بعض القرارات، انطلاقا من قاعدة "التوافق" التي قام عليها اتفاق الرياض بين المكونات الموقعة عليه.

صراعات مرتقبة

القى المجلس الانتقالي بثقله للمشاركة في مفاوضات الحل النهائي لازمة عبر ممثلين في فريق المفاوضات التابع للشرعية، والذي يقودها المجلس أنه سيكون بوابته لتبني قضايا كالاتفاق وحق تقرير المصير واستعادة دولة الجنوب، كما ترد وسائله الإعلامية.



ويعتبر سياسيون مقربون من المجلس أنه تمكن من تحجيم محاولات عزله سياسيا باعتباره مكونا مليشياويا بعد انضمامه رسميا للشرعية واستعداده لخوض الصراع مع التيارات المعادية له مثل الإخوان من داخل مؤسسات الشرعية، في تقدم لافت، لكنه خطير.

وتناقش ناشطون يمنيون تغريدة لمستشار الرئاسة اليمنية، نصر طه مصطفى، أشار فيها إلى أن المجلس بات جزءا من الشرعية، لكن ناشطين سياسيين جنوبيين يبدون مخاوف من تكرار تجربة حكومة المبادرة الخليجية، التي انتهت بتدوير ملامح قوة الرئيس السابق علي عبدالله صالح وحزبه، وتفكيك قوته العسكرية، عن طريق ما سمي بإعادة هيكلة الجيش.

لكن مصادر في الانتقالي تستبعد تكرار ذلك بالنظر إلى تمايزه السياسي وتبنيه خطايا مغايرا يعبر عن شريحة واسعة من الجنوبيين. وقد عملت قيادة المجلس على إطلاق خطاب تطميني لمنصريه، يؤكد على تمسكه بأهدافه وفي مقدمتها "حق تقرير المصير".

وكتب هاني بن بريك نائب رئيس المجلس في تغريدة على تويتر في خضم رفض أي قرارات غير توافقيه، العسكري من اتفاق الرياض يقول "وافق

بأننا سنصل إلى حل الدولتين مع عقلاء الشمال وليس مع اللصوص الشماليين وفي مقدمتهم الإخوان، والقوميون في الشمال متحمسون للوحدة العربية كايديولوجية سنصل معهم إلى ذلك فن يكونوا أشد عروبية وقومية من مصر عبدالناصر. حربنا ليست ضد الشمال، هي ضد من يريد فرض وحدته بالإجرام". وتبرز الصعوبات التي قد تواجه المجلس، في التباين بين التزاماته السياسية والعسكرية التي تجعله طرفا منخرطا في مؤسسات الشرعية بشكل كامل، وبين خطاباته التي تؤكد على تمسكه بأهداف "الانفصال" عن شمال اليمن واستعادة دولة اليمن الديمقراطية الشعبية.

ويتوقع مراقبون أن تشهد المرحلة القادمة انتقال موجة الصراع بين المجلس والقوى الأخرى المناوئة له وخاصة حزب الإصلاح، إلى داخل مؤسسات الشرعية عبر خوض معارك سياسية وإعلامية تقوم على اتهام المجلس بالتمرد على "الشرعية" ورفض الانضواء تحت مظلتها. ويشير هؤلاء، على وجه التحديد، إلى ما يتعلق بقواته العسكرية والأمنية التي ينص اتفاق الرياض على دمجها بمؤسسات الجيش والأمن التابعة للحكومة والتي لا يخفي الانتقالي تحفظه عليها، نظرا إلى هيمنة جماعة الإخوان على مفاصلها وهيئاتها بشكل كامل، وهو الأمر الذي قد يقود المجلس إلى المطالبة بإعادة بناء هذه المؤسسات وفقا لمعايير جديدة.

في المقابل، يبرز حزب الإصلاح كطرف سياسي وحيد ينتمي للشمال داخل منظومة الشرعية يمتلك خطة لمواجهة اعباء وتداعيات ما بعد اتفاق الرياض وتشكيل الحكومة، متقدما بخطوات كبيرة على بقية المكونات بما في ذلك الانتقالي، من خلال سيطرته على معظم مؤسسات "الشرعية" الإدارية والعسكرية والأمنية. ونفوذ الحزب متغلغل داخل المكونات والقوى السياسية الأخرى، بما في ذلك حزب المؤتمر الشعبي العام (جنح الرياض) الذي تؤكد المصادر أن الإصلاح استطاع استمالة بعض قياداته، وتوظيف بعضها لصالح مشروعه السياسي، بل وفرض قيادات موالية له ضمن حصة المؤتمر من الحكومة المنبثقة عن اتفاق الرياض.

وتشير مصادر سياسية يمنية إلى توزع التوجهات داخل الحكومة الجديدة إلى ثلاثة تيارات رئيسية، الأول والأكثر فيها هو الذي يمثله حزب الإصلاح

بأكثر من نصف مقاعد الحكومة، من خلال حصته وخصص الأحزاب الأخرى المولية له، أو حصص مراكز القوى التي يرتبط بها داخل الشرعية. كما يأتي المجلس الانتقالي منفردا في الحكومة ولكن محصنا كما يقول مقربون منه بحقه في رفض أي قرارات غير توافقيه، فيما يأتي التيار الثالث

من الصامتين الذين يفضلون تغليب مصالحهم الشخصية وارتباطاتهم على المعارك المتوقعة داخل الحكومة. ويتمتع إخوان اليمن بخبرة كبيرة، وفقا لمراقبين، في خوض المعارك من داخل المنظومة السياسية للشرعية، وقد طبقوا بالفعل نموذجًا مشابها عقب توقيع المبادرة الخليجية، في مواجهة الرئيس السابق علي عبدالله صالح وحزب المؤتمر الشعبي العام، الذي كان يمتلك كفاءة سياسية كبيرة، وشبكة علاقات واسعة، ونفوذًا عسكريًا لا يمتلكه أي من الأطراف السياسية المشاركة في الحكومة اليوم. وإلى جانب اللعب على ورقة الشرعية، وإشهارها في وجه خصومها، يمتلك إخوان اليمن أوراقا سياسية أخرى يمكن أن يستثمروها في مواجهة وتحجيم خصومهم المفترضين خلال الفترة المقبلة، ومن ذلك توظيف نشاط تيار قطر بالبلاد الذي يتحرك بشكل منفصل في ما يبدو أنه تبادل أدوار متق بين حزب الإصلاح بهيئته الرسمية الذي ينشط من داخل الشرعية، وتيار الدوحة.

ويبدو تيار الدوحة مواقف مناهضة للتحالف والمكونات الأخرى مثل قوات المقاومة المشتركة بقيادة العميد طارق صالح في الساحل الغربي التي ستجد نفسها، بحسب مراقبين، في مازق جديد خلال مرحلة ما بعد تشكيل الحكومة يتعلق بمشروعيتها وتبعتها، وخصوصا في حال تم ضم قوات المجلس الانتقالي إلى قوام الجيش والأمن كما ينص اتفاق الرياض.

مزيج من التحديات

يرى الصحافي اليمني وضاح اليمن عبدالقادر أنه إلى جانب تباين المكونات السياسية المشاركة في الحكومة الجديدة، تبرز العديد من التحديات السياسية الأخرى، التي يمكن أن تلقي بظلالها على نشاط الحكومة وفي مقدمتها طبيعة تواجدتها على الأرض وقدرتها على الإنجاز في ظل الاحتقان في الشارع الجنوبي تحديدا، وهو ما يحتاج إرادة سياسية حقيقية لدى طرفي اتفاق الرياض لتجاوز هذا الأمر. وقال عبدالقادر لـ "العرب"، "هناك العديد من التحديات التي ستراقرق عودة



تقاطع الأجندات الدولية في لبنان يبدد تطلعات ماكرون

تقاطع أجندات الولايات المتحدة وإيران يلقي بثقله على تطلعات الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون في إيجاد حل جذري لمشاكل لبنان الذي يعيش جمودا سياسيا متجددا، خاصة وأن حزب الله لا يزال الطرف الأبرز في المعادلة اللبنانية، وهو ما يطرح الكثير من الأسئلة حول قواعد الاشتباك مستقبلا في البلد العالق في مربع أزمامته المزممة منذ سنوات.

باريس - عندما زار وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو باريس الشهر الماضي، لم يتردد في إبداء موقف الولايات المتحدة الرافض لإستراتيجية الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون للمساعدة في حل الأزمة الاقتصادية والسياسية في لبنان.

ويقود ماكرون جهودا دولية لانتشال المستعمرة الفرنسية السابقة من براثن أعرق أزمة تمر بها منذ الحرب الأهلية، وقد سافر مرتين إلى لبنان منذ الانفجار الضخم الذي وقع في مرفأ بيروت في أغسطس الماضي والحق خرابا هائلا بالمدينة.

ويحاول الرئيس الفرنسي استخدام النفوذ التاريخي لباريس في لبنان في إقناع السياسيين اللبنانيين المتناحرين بتبني خارطة طريق وتشكيل حكومة جديدة مكلفة باستئصال الفساد، وهو شرط أساسي للمناحين الدوليين بما في ذلك صندوق النقد الدولي لصرف مساعدات بمليارات الدولارات.

وكان من المقرر أن يعود في زيارة ثالثة الثلاثاء المقبل لكنه أرجأ الرحلة الخميس الماضي، بعد أن ثبتت إصابته بفيروس كورونا. وقال مسؤول مشارك في تنظيم الزيارة إنه قد يتحدث هاتفيا مع الرئيس اللبناني ميشال عون لكن لا توجد خطط أخرى في الوقت الحالي.

ومنذ البداية، واجه ماكرون جمود الطبقة السياسية اللبنانية المتقسمة، التي اشتبكت في ما بينها وتجاهلت التحذيرات الدولية من إفلاس الدولة، فضلا عن رفض واشنطن لخطته.

وقال نديم خوري، من مبادرة الإصلاح العربي، إن "الطبقة السياسية اللبنانية عاقبة في تناقضاتها الخاصة وهي سعيدة بسبب الوقت"، مشيرا في تصريح لرويترز إلى أن رئيس الوزراء المكلف سعد الحريري، الذي تم تكليفه بتشكيل حكومة جديدة بعد استقالة سلفه حسان دياب، غير قادر على تشكيل حكومة، وعلى الصعيد الدولي لن تسهل الولايات المتحدة الجهود الفرنسية لتشكيل حكومة.

ويتركز اعتراض واشنطن على خطة ماكرون على حزب الله، الجماعة المسلحة المدعومة من إيران والتي تتمتع بقوة هائلة في لبنان وتصنفها واشنطن منظمة إرهابية. ويجد الحريري صعوبة حتى الآن في تشكيل حكومة تتقاسم السلطة مع جميع الأحزاب اللبنانية، بما في ذلك حزب الله.

ولم تكن باريس راغبة في البداية في اضطلاع الحريري بهذا الدور، بعد أن فشل في السابق في تنفيذ إصلاحات، لكن في ظل عدم إحران تقدم في تشكيل حكومة ذات مصداقية، لم يعارض ماكرون الترشح. وتقول فرنسا إن ذراع حزب الله المنتخب له دور سياسي مشروع.

وفرضت واشنطن بالفعل عقوبات على ثلاثة سياسيين بارزين متحالفين مع حزب الله. وخلال مائدة عشاء في باريس الشهر الماضي مع ثمانية سفراء، بعضهم سفراء دول أوروبية، أوضح بومبيو أن واشنطن ستفرض المزيد من الإجراءات إذا كان حزب الله جزءا من الحكومة، وفقا لشخصين مطلعين على زيارته.

وللمازق تداعيات خطيرة على جميع الأطراف، فبدون دعم الولايات المتحدة، لن تتمكن المنظمات الدولية والجهات المانحة

فرصة أخرى لحل الأزمة

المؤسسة التشريعية ممثلة بمجلس النواب إلى العاصمة عدن والبدء بممارسة مهامه الاعتيادية والاستثنائية في ما يتعلق بالمصادقة على برنامج الحكومة القادمة أو مناقشة بعض الأمور المتعلقة بالقرارات السيادية والحاسمة في ما يخص اتفاق ستوكهولم مثلا. واتخاذ المجلس موقفا من هذا اتفاق". وليس ذلك فحسب، بل يبرز التحدي الآخر، وفق عبدالقادر، في تصنيف الحوثيين كجماعة إرهابية، ما ينقل الحركة معها إلى مربع آخر يجعل المجتمع الدولي ملزما على محاربتها كانعكاس لممارساتها من تفجير المنازل ودور العبادة وسيطرتها على مؤسسات الدولة وغسيل الأموال وتجارة المخدرات وتهديدها أمن البحر الأحمر وخطوط الملاحة الدولية واستهدافها للمناطق الحضرية والدول المجاورة بالصواريخ الباليستية والطائرات المسيرة.

كما أن مسألة دمج القوات العسكرية والأمنية تحت إطار قيادة واحدة تعد تحديا كبيرا، حيث تحتاج إلى المزيد من المرونة والتعاطي الإيجابي من كافة الأطراف والبلد بحشد الجهود لمعركة التحرير وانتقال القوات العسكرية إلى مناطق التماس مع مليشيا الحوثي. ومن أهم التحديات، بحسب عبدالقادر، البدء بالترتيبات الأمنية في عدن بما يخلق بيئة حاضنة للاستقرار والبدء بمراجعة منظومة الخدمات التي يحتاجها المواطن من ماء وكهرباء وصحة وتعليم على مستوى العاصمة والمناطق المحررة.

وفضلا عن ذلك، هناك معركة اقتصادية تنتظر الحكومة لا تقل أهمية عن المعركة السياسية والعسكرية خصوصا مع انهيار العملة الوطنية. وهنا أشار عبدالقادر إلى ضرورة تفعيل دور المجلس الاقتصادي الأعلى وفق صلاحيات مطلقة لوضع العديد من التحديات السياسية ودعم التحالف العربي ورفد البنك المركزي بويجة عاجلة.

كما يتطلب ذلك إعادة النظر في تفعيل الأوعية المالية في ما يخص إيرادات النفط والغاز وتفعيل الأنشطة الموائم والمطارات وإصلاح منظومة الكهرباء وبعض القطاعات المدرة للعوائد ومعالجة اختلافات فارق صرف الريال وتثبيت سعره في كافة المناطق.

وبراهن التحالف العربي لدعم الشرعية بقيادة السعودية على الخروج من حالة الصراع المزممة داخل معسكر الموائمين للمشروع الإيراني في اليمن، وتأسيس جبهة جديدة لمواجهة الحوثيين عسكريا أو سياسيا من خلال تحسين شروط التفاوض على مائدة الحل النهائي التي يتبناها المجتمع الدولي والأمم المتحدة، لإنهاء الحرب في اليمن.

ويعتقد مراقبون أن التحولات المتسارعة التي يشهدها الملف اليمني في الآونة الأخيرة باتت على صلة وثيقة بالتغيرات الإقليمية والدولية، وفي مقدمة ذلك جهود التقارب بين قطر ودول التحالف العربي، والتحركات الأمنية والدولية لإقرار تسوية شاملة في اليمن، وهي تغيرات يمكن أن تؤثر وتتأثر بشكل لافت بمجريات الملف اليمني وخارطة القوة النهائية التي يمكن أن تفرزها الحرب في الشمال، واتفاق الرياض جنوبا.



نديم خوري

واشنطن لن تسهل الجهود الفرنسية بسبب حزب الله

ولأن تدخل إيران في لبنان عبر نراهما حزب الله يعد مشكلة في حد ذاتها بالنسبة إلى الولايات المتحدة، فإن بايدن قد يستخدم سلاح العقوبات على طهران لردعها وإبعادها عن بسط نفوذها على دائرة صنع القرار في لبنان.

ويقول مراقبون إن الخلافات مع واشنطن بدأت تتفاقم بالفعل ما يمثل دائما تحديا صعبا لماكرون، فعندما تناول الحديث مع الرئيس اللبناني ميشال عون ورئيس البرلمان نبيه بري في الأول من سبتمبر الماضي، كان هدف الرئيس الفرنسي ضمان التزام بري، زعيم حركة أصل الشيعية، بمهلة لتشكيل حكومة جديدة.

وأصر ماكرون على مهلة تتراوح بين عشرة أيام و15 يوما، وفقا لمصدر مطلع على الاجتماع. ورد بري، وهو من القائمة السوداء بسبب روابطهما بحزب اللبنانية وكانت له يد في اختيار وزراء رئيسيين في السابق، قائلا "إن شاء الله.. إن شاء الله". رفع ماكرون يده موضحا رفضه ذلك وشدد مجددا على مطالبه.

وعلى الرغم من أن ماكرون قال إنه حصل جميع الفصائل على دعم خطته، فقد أدرجت الولايات المتحدة وزيرين سابقين، أحدهما من حركة أمل، في القائمة السوداء بسبب روابطهما بحزب الله. وقال ماكرون بعد ذلك بوقت قصير، ردا على سؤال عن عدم ترجيح الولايات المتحدة بجهوده "أنتم محقون في القول إن سياسة العقوبات التي تتبعها الإدارة الأمريكية، دون تشاور أو تنسيق معنا، أدت إلى توتر الوضع".

ومنذ ذلك الحين، فرضت عقوبات على جبران باسيل، صهر عون الذي يرأس التيار الوطني الحر أكبر حزب مسيحي في لبنان، بسبب علاقاته بحزب الله. ويقول دبلوماسيون أميركيون وأوروبيون وإقليميون إن عقوبات جديدة تلوح في الأفق.



الكل عالق في غياب الضوء الأخضر الأميركي